International Journal of Education and Language Studies

ISSN: 2791-9323



Jaber Jerboa FAHD[1]

MORPHOLOGICAL EXPLANATION AND ITS DEVELOPMENT IN THE TRANSMITTED FROM THE WORDS OF ARABS AND SCHOLARS

Istanbul/ Türkiye

p. 29-42

Article Information

Article Type: Research Article

This article was checked by

iThenticate No **plagiarism** detected

Article History

Received: 21/10/2020
Accepted: 13 /11/2020
published: 01/12/2020

Abstract:

The morphological reasoning is based on what was transmitted from the words of Arabs and scholars and how were the manifestations of development in this explanation. It came from that story. Then I moved on to those who came after them from among the scholars of grammar and morphology, and shed light on their interest in explanation and their interest in it, and how their books and compilations were full of explanation for all the issues raised in them. Morphological explanations, which are concerned with explanations for morphological issues exclusively.

This research came in varying formats, and this matter was imposed by the nature of the scientific material in it. For morphological issues in particular, the research material focused on the second topic, which was specialized in explanation in the morphological books that were classified in the first five centuries of the history of Arabic grammar, so it was necessary to divide it into two sections that branched into other branches and divisions.

Key words: Morphological Explanation; Scholars; Words of Arabs.

 http://dx.doi.org/10.47832/2791-9323.1-1.3

[1]  Dr. , Karkh Third Directorate - Ministry of Education, Iraq, Jabr.arabic77@gmail.com, https://orcid.org/0000-0002-5106-5053

التَّعليل الصَّرفيّ وتطوره في المنقول من كلام العرب والعلماء

جبر جربوع فهد [2]

الملخص

إنّ التَّعليل الصَّرفيّ يكون بالاعتماد على المنقول من كلام العرب والعلماء وكيف كانت مظاهر التَّطوُّر في هذا التَّعليل، وقد وقفتُ فيه على الرِّواية المنقولة والمسموعة عند العرب وعلماء العربية في القرون الأولى من تاريخ النَّحو العربي، وكيف كانوا يُعلِّلون له ويبيِّنون وجه الحكمة منها والعلَّة في جميع ما ورد من تلك الرِّواية. ثمَّ انتقلتُ إلى من جاء بعدهم من علماء النَّحو والصَّرف، وسلَّطتُ الضَّوء على عنايتهم بالتَّعليل واهتمامهم به، وكيف كانت كتبهم ومصنَّفاتهم حافلةً بالتَّعليل لجميع ما يُطرح فيها من المسائل، ثمَّ انتقلتُ إلى كتب الصَّرف الَّتي صُنِّفت في القرون الخمسة الأولى للهجرة، وتناولتُ ما جاء فيها من التَّعليلات الصَّرفية، الَّتي اختصَّت بالتَّعليل للمسائل الصَّرفية حصراً.
وجاء هذا البحث متفاوتاً في التَّنسيق، وذلك الأمر فرضته طبيعة المادَّة العلمية فيه، فالتَّمهيد اختصرته في صفحتين وقفت فيها كما ذكرتُ على أصل الرِّواية عند العرب، والفصل الأوَّل أوجزته أيضاً، فجعلته في مبحثٍ واحدٍ بيَّنتُ فيه اهتمام القدماء من علماء العربية بالتَّعليل بصورةٍ عامَّة، وبالتَّعليل للمسائل الصَّرفيَّة بصورةٍ خاصَّة، وتركَّزت مادَّة البحث في المبحث الثَّاني الَّذي اختصَّ بالتَّعليل في كتب الصَّرف الَّتي صُنِّفت في القرون الخمسة الأولى من تاريخ النَّحو العربي، فكان لا بدَّ من تقسيمه إلى مبحثين تفرَّعت إلى فروعٍ وتقسيماتٍ أخرى.
الكلمات المفتاحية: التعليل الصرفي، تطوّر التعليل، كلام العرب، الشعر والنثر.

المقدمة:

إن لله الحمد والمنَّة على أنْ هدى العرب إلى لغة البيان، ووفَّقهم إلى أفصح لسان، فجعل لغتهم لغة القرآن، خير اللُّغات على مرِّ الأزمان، اللُّغة العربية، أوسع اللُّغات من حيث المفردات، وأبينها من حيث المعاني والدَّلالات، وأجملها من حيث الصِّياغة والصُّورة، وأكثرها احتمالاً لفنون البلاغة والمحسِّنات.
وعلوم العربيَّة تنقسم وتتشعَّب إلى شعبٍ وأقسام، فمن الصَّرف الَّذي يُعنى بالمباني، إلى اللُّغة الَّتي تهتمُّ بالمعاني، إلى النَّحو الَّذي يختصُّ بالتراكيب وحركات أواخرها، إلى البلاغة الَّتي تغوص في أعماقها، فتستخرج دررها وجواهرها، وتبيِّن جمال صورها وحسن أساليبها.
وكلُّ علمٍ من هذه العلوم يرتكز إلى أصولٍ تشكِّل القاعدة له، والأساس الَّذي يقوم عليه بنيانه، ومن هذه الأصول وأهمُّها السَّماع والقياس والتَّعليل والإجماع، وغيرها من الأصول الَّتي استنبطها أوائل النُّحاة من تلاميذ أبي الأسود وتلاميذهم من بعدهم، ومن تلاهم ممَّن اهتمُّوا بعلوم العربية واعتنوا بها، ونذروا أعمارهم في خدمتها، لينفذوا من خلالها إلى خدمة القرآن الكريم.
وللتَّعليل خصوصيةٌ تميِّزه على هذه الأصول، فهو وإنْ عُدَّ قسماً من هذه الأصول، وأصلاً مستقلاً منفرداً بنفسه، إلَّا أنَّه يدخل فيها الصفحة جميعاً، فالسَّماع يعتمد على التَّعليل، والقياس يرجع إليه أيضاً، وكذلك الإجماع والاستحسان وغيرها، فالَّذي يحتجُّ بالمسموع لابدَّ له من بيان وجه الاحتجاج والعلَّة في ذلك، وكذلك هو الأمر في باقي الأصول.
وكذلك الصَّرف أو التَّصريف، لمَّا كان يُعنى بدراسة المفردة العربية مجردَّةً منفردةً، ويدرس بنيتها ووزنها وصيغتها، وما يطرأ عليها من التَّقليب والاشتقاق، وما يعتريها من زيادةٍ أو حذفٍ أو قلبٍ أو غيره، فكان له الميزة على باقي العلوم أيضاً حتَّى قال بعض العلماء: الصَّرف أمُّ العلوم.
ولذلك كلِّه رأيتُ أنْ أسلط الضَّوء في هذا البحث على بدايات التَّعليل الصَّرفي عند أوائل النُّحاة، ليكون مدخلاً إلى دراسة التَّعليل الصَّرفيّ في أشهر كتب الصَّرف الَّتي صنَّفها خيرة علماء العربية في هذا العلم بشكلٍ منفردٍ عن النَّحو وغيره من

[2] د.، مديرية الكرخ الثالثة- وزارة التربية، العراق، Jabr.arabic77@gmail.com

علوم العربية منذ أنْ وضع أبو عثمان المازني (ت 249هـ)، حتَّى نهاية القرن الخامس الهجري، والَّذي اختتم بالشَّيخ عبد القاهر الجرجاني، ومؤلَّفاته الصَّرفية.

فجاء هذا البحث الموسوم بـ(التَّعليل الصَّرفيّ بالاعتماد على المنقول من كلام العرب والعلماء وكيف كانت مظاهر التَّطوُّر في هذا التَّعليل)، في تمهيدٍ ومبحثين، قدَّمت في التَّمهيد بنبذةٍ عن أصل الرِّواية عند أصل النُّحاة، وكيف كانوا ينقلون الرِّواية، ويُعلِّلون لها. ثمَّ اختصرت المبحث الأوَّل بمطلبٍ واحدٍ تكلَّمتُ فيه عن التَّعليل بكلام العرب عند القدماء من النُّحاة، وبيَّنتُ كيف كانوا ينظرون إلى التَّعليل، وكيف يتعاملون معه. وأمَّا المبحث الثَّاني فكان التَّركيز فيه على أصل البحث ومادَّته، وهو التَّعليل بكلام العرب في كتب التَّصريف، ولمَّا كان كلامهم ينقسم إلى الشِّعر والنَّثر، فقد قسَّمتُه إلى مطلبين، اشتمل العرب على الشِّعر العربي، وكيف كان يُعتمد عليه في التَّعليل الصَّرفيّ، وجعلتُ المطلب الثَّاني للنَّثر العربي، وهذا النَّثر ينقسم بدوره إلى قسمين، القسم الأوَّل ما نُقل عن فصحاء العرب في البادية وبعض الحواضر، والقسم الثَّاني من نُقل من كلام العلماء والاستشهاد بكلامهم والتَّعليل به.

وإذا كان هناك بين المبحثين تفاوتٌ في التَّنسيق، بأنَّ المبحث الأوَّل مختصرٌ يتكوَّن من مبحثٍ واحدٍ، والمبحث الثَّاني مستطردٌ فيه قليلاً يتألَّف من مبحثين، ويشتمل على بعض التَّقسيمات، فهذا ما فرضته طبيعة هذا البحث. وهو بعد ذلك جهد المقلِّ الَّذي يرجو من الله تعالى التَّوفيق والسَّداد، وآخر دعوانا أنْ الحمد لله ربِّ العالمين.

التَّمهيد:

نبذةٌ عن أصل الرِّواية عند أوائل النُّحاة:

إنَّ أوائل النُّحاة منذ زمن أبي الأسود الدُّؤليّ إلى وقت اكتمال النَّحو العربيّ ونضوجه على يد الخليل وتلامذته ما هم إلَّا رواةٌ كانوا يرتحلون إلى البوادي، فيشافهون الأعراب، أو يسمعون ممَّن ينزل إلى الحواضر من فصحاء الأعراب، فيحفظون ما يسمعون منهم ويدونونه, فيكون هو العماد لِما يُعلِّلون به الظَّواهر النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

يقول الدُّكتور محمد حسين آل ياسين: "فاللُّغويون الأوائل – وجلُّهم من القراء والنُّحاة – هم الرُّواة الأوائل الَّذين رحلوا إلى البادية، فابن أبي إسحاق الحضرميّ، وتلميذاه عيسى بن عمر وأبو عمرو بن العلاء, وتلميذا عيسى بن عمر الخليل بن أحمد ويونس، وتلميذا أبي عمرو بن العلاء أبو زيد الأنصاريّ والنَّضر بن شُميل، وغيرهم من البصريين، والكسائي وتلميذاه الفراء وأبو عمرو الشَّيباني، وابن الأعرابيّ, وغيرهم من الكوفيين. كلُّهم رحلوا إلى البادية، وأقاموا فيها، فمنهم من قصر أخذه على قبائل معيَّنةٍ، ومنهم من توسَّع ولم يقتصر على قبائل دون سواها"(1).

وما سمعه هؤلاء النُّحاة من العرب الفصحاء، أو من الثُّقات الَّذين نقلوا هذه الرِّوايات عن فصحاء العرب شكَّل المادَّة اللُّغويَّة الَّتي بُنيت عليها الأحكام والقواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة. فالسَّماع والرِّواية إذن ساعدا على استقراء كلِّ ظواهر اللُّغة وجمعها، وحفظ الموروث اللُّغويّ.

وكما رحل العلماء إلى البوادي يُشافهون الأعراب، ويسمعون منهم، كانت هناك رحلةٌ معاكسةٌ يقوم بها بعض فصحاء الأعراب من البادية إلى الحواضر، البصرة والكوفة يقصدون مجالس العلماء، وأسواق الحواضر ومرابدها، ومِن هؤلاء مَن كان يتكسَّب بالرِّواية، ويشتغل بتعليم الصِّبية. وبين هذا وذاك كان العلماء من نحاة البلدين يترقبونهم ويحرصون على تدوين ما يروونه من فصيح اللغة(2).

فكان أمثال أبو عبيدة المتوفَّى سنة (210هـ)، والأصمعي المتوفَّى سنة (212هـ) وغيرهم يُكثرون من الرِّواية عن الوافدين.

بل إنَّ ياقوت الحموي يقول متحدِّثاً عن الجاحظ: "وتلقَّف الفصاحة من العرب شفاهاً بالمربد"(3).

والرِّواية أيضاً لا بُدَّ لها من التَّطور، وأن يلحقها التَّغيير، وأن تمرَّ بمراحل مختلفة حتَّى تصل إلى طور النُّضج والاكتمال، أو إلى نهاية حياتها وزوالها ليحلَّ غيرها محلَّها، وأقصد هنا التَّدوين. يقول الدَّكتور آل ياسين: "فبعد أن بدأت الرِّواية برحلة العلماء إلى البادية لجمع المادَّة اللُّغويَّة بمشافهة الأعراب، ثمَّ بهجرة الفصحاء إلى الحواضر ولقي العلماء إيَّاهم فيها. أصبحت تتمثَّل الرِّواية عمَّن شافه العرب، أي أصبح الدَّارس يروي عمَّن روى عن الأعراب الفصحاء مباشرةً، وهذا يصدق على أغلب تلاميذ أولئك الأوائل من الدَّارسين"(4).

فالمبرد وثعلب وأقرانهما لم يُشافهوا العرب، وإنَّما كانوا يأخذون عمَّن شافه العرب من شيوخهم وأساتذتهم. وهؤلاء من أقران أبي عثمان المازنيّ أوَّل من ألف في علم التَّصريف كتاباً مستقلاً عن النَّحو. وبناءً على ذلك سنتناول المنقول الَّذي جاء بالرِّواية والنَّقل في المؤلَّفات الصَّرفيَّة، وكيف كانت مظاهر التَّطوُّر في هذا المنقول بأنواعه.

المبحث الأوَّل: التَّعليل بكلام العرب عند القدماء:

أشرنا آنفاً إلى أنَّ أوائل النَّحاة كانوا رواةً يرتحلون إلى البوادي، فيُشافهون الأعراب، أو يسمعون ممَّن ينزل منهم إلى الحواضر، فيحفظون ما يسمعونه منهم، ويُدوِّنونه فيكون هو العماد لِما يُعلِّلون له من الظَّواهر اللُّغويَّة.

وهذا المسموع هو الكثير الغالب في المنقول. فكلام العرب من شعرٍ ونثرٍ، وما جمعه النَّحاة الأوائل في مرحلة استقرائهم للغة العرب وجمعها يفوق بطبيعة الحال من حيث الكثرة ما جاء في النَّقل من الشَّواهد القرآنيَّة، والأحاديث النَّبويَّة مجتمعةً.

فروايات أبي عمرو بن العلاء المتوفَّى سنة (154هـ) ملأت كما يُقال بيتاً إلى السَّقف، وسأل الكسائي الخليل بن أحمد عن مصدر علمه فأرشده إلى بوادي الحجاز ونجد وتهامة، فرحل الكسائي ومعه خمس عشرة قنينة حبرٍ فنفدت واستعان بعد ذلك بالحفظ، كما رحل كلٌّ من يونس بن حبيب والنَّضر بن شميل وأبي زيدٍ وغيرهم(5).

والسَّماع هو أوَّل أصلٍ نصَّ عليه كلُّ مَن ألَّف أو كتب في أصول النَّحو العربيّ، فقد قدَّمه السُّيوطي في كتاب الاقتراح فجعله الباب الأوَّل من أبواب الكتاب، وقسَّمه إلى ثلاثة أقسام: الأوَّل كلام الله تعالى، وهو القرآن الكريم. والثَّاني كلام نبيِّه (صلى الله عليه وسلَّم). والثَّالث كلام مَن يُوثق بفصاحته من العرب قبل بعثته (صلى الله عليه وسلَّم) وفي زمانه وبعده لا فرق بين كافرٍ ومسلم(6).

قال السُّيوطي: "وأمَّا كلام العرب فيُحتجُّ منه بما ثبت عن الفصحاء الموثوق بعربيَّتهم"(7). وقال: "والَّذي نقل اللُّغة واللِّسان العربيّ هم أهل الكوفة والبصرة فقط"(8).

ولم يكن النُّحاة يشترطون المشافهة في التَّعليل والتَّأصيل للقواعد النَّحويَّة والصَّرفيَّة، بل كانوا يقبلون الرِّواية عنهم إذا كان الرَّاوي ثقةً. كما اعتمدوا ما دُوِّن من دواوين العرب كديوان امرئ القيس والطرماح وزهير وجرير والفرزدق، وغيرهم(9).

وكان لابدَّ لهذا النَّقل وهذه الرِّواية من مرحلةٍ تقف عندها فيغلق باب الاحتجاج بكلام من جاء بعد هذه المرحلة من العرب؛ لِما تسلَّل إلى اللِّسان العربيّ من العجمة الَّتي سبَّبها الاختلاط بعد الفتوحات الإسلاميَّة، واختلاط العربيّ بالأعجميّ في حواضر العرب الَّتي أصبحت مراكزَ ثقافيَّةً يقصدها القاصي والدَّاني.

يقول الدُّكتور محمد حسين آل ياسين: "وظلَّ أمر الرِّواية كذلك حتَّى وجد العلماء في أواخر القرن الرَّابع الهجريّ أنَّ الأعراب قد دخل ألسنتهم الفساد؛ لطول مقامهم في الحواضر، وعيشم في مجتمعاتها الَّتي اختلطت فيها العناصر الأجنبيَّة، واندمجت فيها اللُّغات الوافدة، فقلَّت ثقتهم فيهم، وتركوا الأخذ عنهم"(10).

ولعلَّ المدَّة الَّتي توقَّف عندها الاحتجاج بكلام العرب كانت قبل ذلك بكثير فالدُّكتور آل ياسين احتج بنصٍّ لابن جنِّي في هذا الصَّدد فبنى عليه، في حين أنَّ ابن جنِّي لم يُعرف عنه لا هو ولا شيخه أبو عليّ أنَّهم سمعوا من الأعراب أو شافهوهم. بل لم يكن في زمانهم من عُرف عنه أنَّه يتكلَّم العربيَّة الفصيحة بالفطرة اللهم إلَّا من لم ينزل إلى الحواضر قط، وظل محافظاً على سليقته.

أضف إلى ذلك أنَّ الأصمعيّ ذكر فيما نقله عنه السُّيوطيّ أن الاحتجاج بالشِّعر خُتم بإبراهيم ابن هرمة(11)، الَّذي كان آخر مَن يُحتجُّ بشعره(12). ولكنَّ المشهور أنَّ الاحتجاج خُتم في الحواضر ومن نزل إليها من الأعراب سنة مائة للهجرة، وخُتم في البوادي الَّتي لم ينزل أهلها إلى الحواضر ولم يختلطوا بغيرهم من أهلها مع نهاية القرن الرَّابع الهجري.

وكلام العرب الفصحاء كان عند النُّحاة معياراً تُأصَّل عليه الأصول، وتوضع على ضوئه القواعد والأحكام. فقد كانوا يحتكمون إلى كلامهم فيقبلون ما وافقه، ويردُّون ما خالفه، أو شذَّ عنه. فإن رُوي عمَّن يوثق بفصاحته ما يخالف الكثير من كلامهم تأوَّلوا له تأويلاً يخرِّجونه عليه ليوافق الكثير من كلام العرب الفصحاء.

فالخليل مثلاً كان يعتمد في دراسته لظواهر اللُّغة وتأصيله لقواعدها على ما يحفظ من كلام العرب، يقول الدكتور شوقي ضيف: "اعتمد الخليل في تأصيله لقواعد النَّحو وإقامة بنيانه على السَّماع والتَّعليل والقياس، والسَّماع عنده إنَّما يعني نبعين كبيرين؛ نبع النَّقل عن القراء للذِّكر الحكيم، وكان هو نفسه من قرائه وحملته. ونبع الأخذ عن أفواه العرب الخلَّص الَّذين يُوثق بفصاحتهم"(13).

ولم يخرج سيبويه عن هذه الأسس الثلاثة الَّتي ذكرها شوقي ضيف، فقد كان يجري في السَّماع على الأساس الَّذي وضعته مدرسته وأركانها كما يقول ضيف: ابن أبي إسحاق وعيسى ابن عمر وأبي عمرو والخليل ويونس(14).

فهل كانوا يضعون قواعدهم وأصولهم معتمدين على هذا السَّماع عن طريق التَّعليل به لَما يصحُّ عندهم وما لا يصحُّ؟ وما دور هذا المسموع من كلام العرب في التَّعليل النَّحويّ والصَّرفيِّ؟

أوردت الدُّكتورة خديجة الحديثيّ في المدارس النَّحويَّة بعض التَّعليلات النَّحويَّة لأوائل النُّحاة، ومنهم عيسى بن عمر الَّذي تقول فيه: "وكان مثل أستاذه ابن أبي إسحاق يستخدم القياس على كلام العرب، لذلك فهو يرى نصب المنادى العلم المنوَّن في الشِّعر في قول الشَّاعر:

سَلَام اللهِ يَا مَطَرَاً عَلَيهَا   وَلَيسَ عَلَيكَ يَا مَطَرُ السَّلَامُ(15).

ويستخدم التَّعليل لذلك فيقول: (وذلك لأنَّه يُنوَّن، ومن شأن التَّنوين أن يردَّه إلى الأصل)"(16).

وإذا كان ابن أبي إسحاق وعيسى بن عمر يقيسان على كلام العرب، ويستخدمان التَّعليل لذلك. فإنَّ الخليل أشدُّ النَّاس التزاماً بسنن العرب، وأكثرهم تتبُّعاً لكلامهم، وأدقُّهم تعليلاً لِما ورد في لسانهم فقد سأله سيبويه عن رجلٍ اسمه (فو) فقال: "العرب قد كفتنا هذا لمَّا أفردوه قالوا: (فَمٌ) فأبدلوا الميم مكان الواو؛ حتَّى يصير على مثالٍ تكون الأسماء عليه، فهذا البدل بمنزلة تثقيل (لوٍّ)؛ ليشبه الأسماء، فإذا سمَّيته بهذا فشبِّهه بالأسماء كما شبَّهت العرب"(17).

وهذا الكلام من الخليل مثالٌ رائعٌ على المزاوجة بين التَّعليل والقياس، فهو يُعلِّل بقولهم: (فَمٌ) فقد قالوا ذلك حتَّى يصير على مثالٍ تكون الأسماء عليه، ثمَّ يقيسه على قوله: (لوٍّ) بالتَّثقيل.

وفي باب المضاف إليه المجرَّد من الألف واللَّام (الإضافة إلى الألقاب) يؤكِّد سيبويه أيضاً على اقتفاء سنن العرب في كلامهم فيقول فيمن قال: (قيسَ قُفَّةَ): "فلو نوَّنت (قُفَّةَ) صار الاسم نكرةً؛ لأنَّ المضاف إنَّما يكون نكرةً ومعرفةً بالمضاف إليه، فيصير (قُفَّةَ) هنا كأنَّها كانت معرفةً قبل ذلك ثمَّ أضفتَ إليها. ونظير ذلك أنَّه ليس عربيٌّ يقول: (هَذِهِ شَمسُ) فيجعلها معرفةً إلَّا أن يُدخل فيها ألفاً ولاماً. فإذا قال: (عَبدُ شَمسَ) صارت معرفةً؛ لأنَّه أراد شيئاً بعينه، ولا يستقيم أن يكون ما أضفت إليه نكرةً"(18).

ومن أهمِّ العلل الصَّرفيَّة الَّتي ترتكز على كلام العرب عند الخليل علَّة الكثرة والقلَّة. قال سيبويه: "وسألت الخليل عمَّن قال: (رَأيتُ كِلَا أخَوَيكَ)، ثمَّ قال: (مَرَرتُ بِكِلَيهِما) فقال: جعلوه بمنزلة (عليك، ولديك) في الجرِّ والنَّصب؛ لأنَّهما يُستعملان في الكلام مجرورين ومنصوبين. وإنَّما شبَّهوا (كلا) في الإضافة بـ(على) لكثرتهما في كلامهم؛ ولأنَّهما لا يخلوان من الإضافة"(19).

وكما تابع سيبويه شيخه في تلك تابعه في هذه إذ يقول: "ولو سمَّيت رجلاً بـ(ألبَبَ)، ثمَّ حقَّرته قلت: (أُلَيْبُ) فرددته كما ترى إلى قياس أفعَلَ، وإلى الغالب في كلام العرب"(20).

وكما علَّل القدماء بالنَّثر من كلام العرب كذلك علَّلوا بأشعارهم، فقد جاء في كتاب سيبويه: "ويقول يونس للمرأة تُسمَّى بـ(قَاضٍ): (مَرَرتُ بِقَاضِيَ قَبلُ، ومَرَرتُ بِأُعَيمِيَ مِنكَ). فقال الخليل: لو قالوا هذا لكانوا خُلقاءَ أن يُلزموها الجرَّ والرَّفع، كما قالوا حين اضطرُّوا في الشِّعر فأجروه على الأصل، قال الشَّاعر الهُذليّ:

أَبِيتُ عَلَى مَعَارِيَ وَاضِحَاتٍ   بِهِنَّ مُلَوَّبٌ كَدَمِ الغَزَالِ(21).

وقال الفرزدق:

فَلَو كَانَ عَبدُاللهِ مَولَى هَجَوتُه   وَلَكِنَّ عَبدَاللهِ مَولَى مُوَالِيَا(22).

فلمَّا اضطرُّوا إلى ذلك في موضعٍ لابدَّ لهم فيه من الحركة أخرجوه على الأصل"(23).

ولكي يُثبت الخليل ما أكَّده في صدر كلامه، وهو أنَّهم كما ألزموها النَّصب في الاضطرار، فهم خُلقاء بأن يُلزموها الجرَّ والرَّفع في الاضطرار يستطرد قائلاً: "قال الشَّاعر ابن قيس الرُّقيَّات:

لَا بَارَكَ اللهُ فِي الغَوَانِي هَل   يُصبِحنَ إلَّا لَهُنَّ مُطَّلَبُ(24).

وقال: وأنشدني أعرابيٌّ من بني كُليبٍ لجرير:

فَيَومَاً يُوَافِينَ الهَوَى غَيرَ مَاضِيٍ   وَيَومَاً تَرَى مِنهُنَّ غُولَاً تَغَوَّلُ(25).

قال: ألا تراهم كيف جرُّوا حين اضطرُّوا كما نصبوا الأوَّل حين اضطرُّوا، وهذا الجرُّ نظير ذلك النَّصب"(26).

وأنت ترى كيف جرت في هذا التَّعليل من الخليل بن احمد علَّة الاضطرار مع علَّة مراعاة النَّظير، عند التَّعليل بالمنقول من كلام العرب، فهو يحتجَّ بشعرهم على أنَّ المسألة في هذا الباب ليست للمنع من الصَّرف كما ألمح إلى ذلك يونس، ولكنَّه بابٌ واسعٌ جرت عليه العرب عند الاضطرار، وهو يجرى عندهم في الشِّعر كما يجري في النَّثر.

المبحث الثَّاني : التعليل بكلام العرب- الشعر والنثر

تقديم: التَّعليل بكلام العرب في كتب التَّصريف:

وكما علَّل الأوائل من النَّحاة بالمنقول من كلام العرب، علَّل المتأخِّرون أيضاً بالمنقول من شعرهم ونثرهم، ولاسيَّما الصَّرفيون منهم. إلَّا أنَّ التَّعليل بكلام العرب في كتب التَّصريف بابٌ واسع يشتمل على معظم العلل الصَّرفيَّة. فإذا كان التَّعليل بالقرآن وقراءاته، وبالحديث النَّبوي يكاد ينحصر في التَّعليل بالأصوات واللُّغات، فإنَّ التَّعليل بكلام العرب يجري فيه القسم الأكبر من العلل كعلَّة السَّماع، علَّة الكراهيَّة، وعلَّة اللُّزوم، وعلَّة الحركة والسُّكون، والقياس على علَّةٍ نحويَّة، ومراعاة النَّظير، وعلَّة المشاكلة، وعلَّة الاستغناء، وعلَّة البناء والوزن، والعلل الَّتي تجري في الإعلال والقلب والنَّقل، وعلَّة المعنى، وعلَّة الأصل، وغيرها من العلل الصَّرفيَّة. وكما سنبيِّن في النُّصوص الآتية الَّتي اخترناها من كتب التَّصريف.
جاء في كتاب الاقتراح أنَّ التَّاج بن مكتوم(27) قال شارحاً كلام ابن الجليس على اعتلالات النَّحويين: "قوله علَّة سماع مثل قولهم: (امرأةٌ ثدياء) ولا يُقال: (رجلٌ أثدى) ليس لذلك علَّة سوى السَّماع، وعلَّة تشبيهٍ مثل إعراب المضارع لمشابهته الاسم، وبناء بعض الأسماء لمشابهتها الحروف، وعلَّة استغناءٍ كاستغنائهم بـ(ترك) عن (ودع)، وعلَّة استثقالٍ كاستثقالهم الواو في (يعد)، وعلَّة فرقٍ وذلك فيما ذهبوا إليه من رفع الفاعل ونصب المفعول، وعلَّة تعويضٍ مثل تعويضهم الميم في (اللَّهمَّ)..."(28).
إلى آخر كلام ابن مكتوم، فقد أرجع علل النَّحويين كلَّها إلى السَّماع والنَّقل والرِّواية بالدَّليل السَّاطع، والبرهان القاطع، فكان كلَّما مثَّل لعلَّةٍ من عللهم قال لقولهم كذا. ولا فرق إن كان يريد بقول العرب أم بقول النَّحاة فكلٌ ذلك يندرج تحت مسمَّى المنقول، كما أنَّه مثَّل لبعض العلل بشواهد قرآنيَّة.
وقد رأيت أن أقسِّم التَّعليل من كلام العرب في كتب التصريف إلى ثلاثة أقسام: الأوَّل في التَّعليل بأشعار العرب، والثَّاني في التَّعليل بالنَّثر من كلامهم؛ لأبين مسألةً مهمةً في جانب التَّعليل بالنَّثر، وهي مسألة التَّعليل بالمفردة المجردة. وسنتناول الحديث عنها بالتفصيل في القسم الثَّاني. والثَّالث في التَّعليل بالمنقول من كلام العلماء، والرِّواية عنهم.

المطلب الأوَّل: التَّعليل بالشِّعر:

لقد مرَّ بنا في الكلام على التَّعليل بالقرآن الكريم أنَّ أبا عثمان وضع تصريفه على نحوٍ من الإيجاز، وأنَّه كان غالباً ما يُعلِّل بالكلمة المفردة؛ لذلك قلَّت في كتابه الشَّواهد القرآنيَّة، والأبيات الشِّعريَّة.
وفي أوَّل تعليلٍ لأبي عثمان بشاهدٍ من أشعار العرب تطالعنا علَّتي الكثرة واللُّغات، إذ يقول: "فأمَّا (مَعَدّ)، فالميم فيه من نفس الحرف؛ لقول العرب: (تَمَعدَدَ)، فإن قال قائلٌ: فقد جاء مثل (تَمَسكَنَ) فإنَّ هذا غلطٌ وليس بأصلٍ، وقد قالوا: (تَمَدرَعَ)، والجيِّدة العربيَّة (تَدَرَّعَ، وتَسَكَّنَ)، وهو كلام أكثر العرب، وأنشد أبو زيد(29):

رَبَّيتُهُ حَتَّى إذَا تَمَعدَدَا كَانَ جَزَائِي بِالعَصَا أن أُجلَدَا"(30)

فقوله: والجيدة العربيَّة. أي: اللُّغة المختارة من لغات العرب، وهو تعليل بعلَّة اللُّغات. وأمَّا قوله: وهو كلام أكثر العرب. فلا يحتاج إلى تفسير، فقد صرَّح بعلَّة الكثرة.
ويصرِّح أبو عثمان في تعليلٍ آخرَ من تعليلاته بأشعار العرب بعلَّتي الاشتقاق والمعنى، إذ يقول: "فإذا وجدتَ حرفاً من حروف الزِّيادة سوى الواو والياء والألف في شيءٍ يُشتقُّ من معناه ما يذهب فيه، فاجعله زائداً، نحو (رَعشَن)؛ لأنَّه من الرَّعشة. يدلُّك على ذلك قوله(31):

مِن كُلِّ رَعشَاءَ وَنَاجٍ رَعشَنٍ.

فهذا ثبتٌ"(32).

وقوله: (هذا ثبتٌ) يعيد إلى الأذهان ما سبق آنفاً من التزام الأوائل بسنن ومذاهب كلام العرب، ويُؤكِّد أنَّ السَّماع هو الأصل المقدَّم على جميع الأصول، وخاصَّةً العقلية منها كالقياس، وأنَّ ما جاء بالرِّواية من الكلام المنقول هو الدَّليل القاطع الَّذي يقوم عليه التَّعليل المقبول.

وأمَّا ابن المؤدِّب فيقول: "وكُسرت الألف فيما كان ثالث الغابر منه منصوباً، ولم تُنصب بناءً عليه في قول من يجعل الألف المجتلبة – يريد همزة الوصل – مبنيَّةً على ثالث الغابر فرقاً بينها وبين ألف العبارة. – يريد همزة المضارعة – فإن قيل: فهلَّا اقتصرت على انجزام العجز من المجتلبة وارتفاعه من العبارة؟ قلت: لأنَّ ألف العبارة ربَّما تجيء مجزوماً آخرها، فلو نصبت الألف لم أعرف ألف العبارة من الألف المجتلبة. ألا ترى إلى ما قال امرؤ القيس بن حجر الكنديّ(33):

حَلَّت لِيَ الخَمرُ وكُنتُ امرءاً   عَن شُربِهَا فِي شُغُلٍ شَاغِلِ.
فَاليَومَ أَشرَبْ غَيرَ مُستَحقِبٍ   إثمَاً مِنَ اللهِ وَلَا وَاغِـلِ" (34).

وكما اجتمعت علل الكثرة، واللُّغات، والاشتقاق، والمعنى في النَّصَّين السَّابقين لأبي عثمان، اجتمعت في هذا النَّصِّ لابن المؤدِّب علل الفرق، والحركة والسُّكون، اللُّزوم، وعلَّة الكراهيَّة.

فقوله: فرقاً بينها – أي: ألف الوصل – وبين ألف العبارة. ظهر التَّعليل فيه بعلَّة الفرق. كما أنَّ ألف العبارة لازمةٌ، وألف الوصل عارضة. وقوله: هلَّا اقتصرت على انجزام العجز في المجتلبة وارتفاعه من العبارة تعليلٌ بالحركة والسكون؛ لأن الجزم سكونٌ والرَّفع حركةٌ.

وأمَّا قوله: لأنَّ ألف العبارة ربَّما تجيء مجزوماً آخرها. إشارةٌ منه إلى أنَّ الفعل المضارع (أَشرَبُ) إذا دخله الجزم فلا فرق بين همزته وبين همزة الوصل إذا جاءت في درج الكلام. وهو من باب الاستدلال بعلَّة نحويَّة لبيان حكمٍ صرفيٍّ.

وللزِّيادة في الاحتجاج، والإيناس بكثرة الشَّواهد يشير ابن المؤدِّب إلى قول أميَّة ابن الصَّلت(35):

تَأبَى فَمَا تَطْلَعُ لَنَا فِي رِسْلِهَا   إلَّا مُعَذَّبَةً وَإلَّا تُجْلَـدُ.

وإلى قول الرَّاعي النُّميريّ(36):

تأبى قُضاعةُ لا تَعرِفْ لكُمْ نَسَبَا   وابْنَا نِزَارٍ فَأَنْتُمْ بَيضَةُ البَلَدِ.

وإلى قول كُثيِّرٍ(37):

عَفَا اللهُ عَنْ أُمِّ الحُوَيْرِيْثِ ذَنبَهَا   عَلَامَ تُعْنِيْنِي وَتَكْمُنْ وَرَائِيَا.

ثمَّ يخلص ابن المؤدِّب أنَّ تسكين أواخر الأفعال: (أشرب، وتطلع، وتعرف، وتكن) إنَّما هو لغير علَّةٍ توجب ذلك، ولكنَّه في الغالب لكراهية توالي الحركات(38).

وها هو أبو عليّ الفارسيّ يردُّ على الكسائي روايته: (الخمسة الأثواب) محتجَّاً بقول أبي زيدٍ: أن قوماً من العرب يقولونه غير فصحاءٍ. ومستدلاً على ضعفه بأنَّه امتنع عن الاطِّراد، ومستدلاً بقول ذي الرُّمة(39):

وَهَل يُرجِعُ التَّسلِمُ أو يَدفَعُ البُكَا   ثَلاثُ الأَثَافِي والدِّيَارُ البَلَاقِعُ.

وقول الفرزدق(40):

مَا زَالَ مُذ عَقَدَت يَدَاهُ إزَارَهُ   وَسَمَا فَأَدْرَكَ خَمسَةَ الأَشْبَارِ.

مؤكِّداً أنَّ البيتين يدلَّان على خلاف ما رواه الكسائي. وهو ما يتَّضح فيه أنَّ أبا عليّ استعمل علَّة اللُّغات في ردِّه لرواية الكسائي، فاللُّغة الَّتي رواها الكسائي لغةٌ ضعيفةٌ، ولغة البيتين ونحوهما هي الأجود والأفصح(41).

ومن التَّعليل بالحركة والسُّكون ما أورده ابن جنِّي عندما أثار مسألةً اختلف فيها الأخفش مع سيبويه، وهي مسألة النَّسب إلى (يَدٍ، وغَدٍ)، فأصلهما: (يَدْيٌ، وغَدْوٌ) فلَّما أعلَّتا بحذف اللَّام أصبح لازماً أن يتحرَّك عين الفعل، وهو الدَّال من (يَدٍ، وغَدٍ) فإذا أرادوا النَّسب إليهما فعلى قول سيبويه يبقى عين الفعل متحرِّكاً فتقول: (يَدَوِيٌّ، وغَدَوِيٌّ). وأمَّا الأخفش فيحذف حركة عين الفعل بعد ردِّ المحذوف؛ لأنَّ الإعلال قد زال بردِّه فيقول: (يَدْيِيٌّ، وغَدْوِيٌّ)(42).

فردَّ ابن جنِّي قول الأخفش، وفضَّل قول سيبويه مُحتجَّاً بما ورد في الشِّعر فقال: "والقول قول سيبويه، ألا ترى أنَّ الشَّاعر لمَّا ردَّ المحذوف بقَّى الحركة الَّتي أحدثها الحذف بحالها قبل الرَّدِّ في قوله(43):

يَدَيَانِ بَيضَاوَانِ عِندَ مُحَلَّمٍ قَد يَمنَعَانِكَ أن تُضَامَ وَتُضهَدَا.

والغالب في التَّعليل بعلَّة الحركة والسكون أنَّها تجري على الأكثر في مسائل الإعلال والإبدال، فالمعيار في هذه المسائل هو الأصوات صحيحةً ومعتلَّة، متحرِّكةً وساكنة من منطلق الأقوى والأضعف"(44).

ومن العلل الَّتي تصاحب التَّعليل بالمنقول من الشِّعر علَّة الجواز والوجوب، وهي علَّةٌ غير مستقلَّةٍ، أي أنَّها تعتمد على غيرها من العلل كأن يكون الموجب للحكم علَّةٌ صوتية، أو علَّة لغويّةٌ أو معنوية، أو علَّة الأصل كما في قول عمر بن ثابت الثَّمانينيّ: "والألف في آخر الاسم الثُّلاثي، أو الفعل الثُّلاثي لابدَّ أن تكون منقلبةٌ عن ياءٍ أو واوٍ؛ لأنَّه لا يجوز أن يكون اسمٌ معربٌ ولا فعلٌ على أقلّ من ثلاثة أحرفٍ، فمثال المنقلبة عن ياءٍ: (فَتًى) لقوله تعالى: {وَدَخَلَ مَعَهُ السِّجْنَ فَتَيَانِ}(45)، ومثال الألف المنقلبة عن واوٍ في الاسم: (رجا) لقول الشَّاعر في تثنيته(46):

وَلَا يُرمَى بِيَ الرَّجَوَانُ إنِّي أقَلُّ القَومِ مَن يُغنِي مَكَانِي"(47).

المطلب الثَّاني:

1- التَّعليل بالنَّثر:

وكما علَّلوا بالشِّعر من كلام العرب، كذلك علَّلوا بالنَّثر من كلامهم، فيما جاء عنهم من أمثالٍ متوارثة، وعباراتٍ مُتناقَلة. ولكنَّ الغالب في كتب التَّصريف التَّعليل بالمفردة، فغالباً ما نجد الصَّرفيَّ يُعقِّبُ على تعليله لحذف حرفٍ من حروف الكلمة، أو قلب أصلٍ من أصولها، أو مجيء كلمةٍ ما على صيغةٍ معيَّنةٍ بقوله: (قالوا كذا، أو لقولهم كذا) فيأتي بالكلمة المفردة من غير أن يُركِّبها في جملة.

ومن أبرز مظاهر التَّعليل بالكلمة المفردة أنَّها تصاحب في الأكثر التَّعليل بالاشتقاق، فغالباً ما يُستدلُّ على أصل كلمةٍ ما، أو على الزِّيادة والنَّقص بتقليب الكلمة، وإرجاعها إلى ما يُشتق منها من معانٍ وصيغٍ مختلفةٍ.

قال أبو عثمان المازنيّ: "فأمَّا (أولَق، وأَيصَر، وإمَّعَة) فإنَّ الهمزة فيهنَّ غير زائدةٍ؛ لأنَّهم قالوا: (أُلِقَ فَهُوَ مَألُوقٌ)، فقد تبيَّن لك أنَّ الهمزة من نفس الحرف. و(أيصَر) أيضاً من نفس الحرف؛ لقولهم في جمعه: (إصَارٌ). و(إمَّعَة)؛ لأنَّه ليس في الكلام (إفعَلَةٌ) صفةٌ، وإنَّما هو مثل (دِنَّمَة)، وهو مثل (أرطًى)؛ لأنَّهم يقولون: (أديمٌ مَأرُوطٌ) إذا دُبغ بالأرطَى"(48).

وقد جاءت علَّة الحركة والسَّكون مقترنة مع علَّة الحمل على النَّظير في التَّعليل بالمنقول من كلام العرب في تصريف المازني، إذ قال: "ومن ثقَّل (خُطُوَاتٍ) لزمه أن يقول في (كُليَةٍ): (كُلُوَاتٌ)؛ لأنَّ الياء انضمَّ ما قبلها، ولكنَّ العرب لا تقوله؛ لأنَّ له نظيراً من غير المعتلِّ لا يُحرَّك في أكثر كلام العرب، نحو: (ظُلْمَاتٌ، ورُسْلٌ) فأُلزم هذا الإسكان إذا كان غير المعتلِّ يسكن"(49).

ومن التَّعليل بالمنقول من كلام العرب المنثور تخريج ابن المؤدِّب لقول رسول الله (صلى الله عليه وسلَّم): (موزورات) وتعليله له بعلَّة المجاورة الَّتي تجري كثيراً في كلام العرب.

قال ابن المؤدِّب في باب الشَّواذ من كلام العرب: "قال النَّبيُّ (صلى الله عليه وسلَّم) للنِّساء: ((ارجِعنَ مَأزُورَاتٌ غَيرَ مَأجُورَاتٍ))(50)، وإنَّما هو (مَوزُورَاتٌ) من الوزر، وإنَّما قال: (مأزورات)؛ لأنَّ العرب إذا وازت حرفاً بحرفٍ، أو قابلته به أجرته على بنيته، كقولهم: (إنِّي لآتيه بالغدايا والعشايا). والغدوة لا تُجمع على (غدايا)، وإنَّما قيل ذلك؛ لأنَّهم ضمُّوها إلى (عشايا) فأجروها مجراها"(51).

ومنه أيضاً التَّعليل بعلَّة الأولى أو الأجدر الَّتي جاءت مقترنة بعلَّة المنع من الصَّرف في كتاب التَّكملة لأبي علىّ الفارسيّ في باب جمع التَّكسير، محتجاً لها ومستدلاً بكلام العرب.

قال أبو عليّ الفارسيّ: "ولو سمَّيتَ رجلاً بـ(خَالِدٍ، أو حَاتِمٍ) وكسَّرتَ قلتَ: (خَوَالِدٌ، وحَوَاتِمٌ)، كما تقول: (كَاهِل، وكَوَاهِل)، ولو سمَّيته بـ(أَحمَرَ) لقلتَ: (الأَحمَرُونَ، والأَحَامِرَ) فإذا كانوا قد قالوا: (الأَبَاطِحَ) فهذا أجدر. ومن قال (الحَارِث) فقياس

قوله أن يقول: (حُمْرُ) فإن نكَّره كان قياس قوله أن لا يصرف بلا خلافٍ. وإن سمَّيتَ رجلاً بـ(طَلحَةَ) لم يجز فيه إلَّا (طلحات)، ومن الدَّليل على ذلك قول العرب: (طَلحَةُ الطَّلحَاتِ) ولم يقولوا غير ذلك"(52).

وكذلك جرت علَّة الأصل، وعلة التَّذكير والتَّأنيث، وعلَّة الزِّيادة والنَّقص، وعلَّة الحركة والسُّكون مجتمعة في موضعٍ واحدٍ في التَّعليل بكلام العرب.

قال عبد القاهر الجرجانيّ: "واستُدلَّ بقولهم: (ضَرَبَكُنَّ) على أنَّ الأصل أن يلحق الواو في (بِكُمُو، وعَلَيهِمُو)، وذاك أنَّ الكاف المكسورة في (بِكِ) ضمير المؤنَّث، كما أنَّ المفتوحة في (بِكَ) ضمير المذكَّر. فكما لحقت هناك حين أردتَ الجماعة زيادتان، وهما النُّونان في (بِكُنَّ) ينبغي أن يلحق هنا زيادتان بإزائهما، وهما الميم والواو, كقولك: (بِكُمُو)، وحكم الهاء حكم الكاف"(53).

ولعلَّ أبرز مظاهر التَّطوُّر في قضيَّة التَّعليل بما ورد من كلام العرب عند بعض المتأخِّرين تخطئة العرب في بناءٍ بنوه، أو كلمةٍ أعلُّوها وقياس بابها التَّصحيح، أو جمعوها أو أنَّثوها على غير ما يحتمله القياس. فابن جنِّي يُخطئ العرب، ويردُّ على أبي عثمان المازنيّ تعليله بما سمعه من ثقات العرب. ولم يكتفِ بذلك بل ضعَّف رأي شيخه أبي عليّ الَّذي أيَّد أبا عثمان فيما ذهب إليه، والأدهى أنَّه وصف قول أبي عليّ بأنَّه باطلٌ. وأليك تفصيل المسألة:

قال أبو عثمان المازنيّ: "وأمَّا قول الشَّاعر(54):

وَلَاعَبَ بِالعَشِيِّ بَنِي بَنِيهِ   كَفِعلِ الهِرِّ يَلتَمِسُ العَظَايَا.
فَأبعَدَهُ الإِلَه وَلَا يُؤَبَّــى   وَلَا يُشفَى مِنَ المَرَضِ الشَّفَايَا.

قال: ويُروى: (ولَا يُشقَى)، فإنَّ الشَّاعر شبَّه ألف النَّصب بهاء التَّأنيث حين قال: (عظاية، وصلاية) وما أشبهه. وهذا ممَّا يُحفظ أيضاً، ولولا أنَّه أخبرنا به مَن نثق بروايته وضبطه لَمَا أجزناه، ولجعلناه همزاً"(55).

فأجاز أبو عثمان جمع (عظاءة) على: (عظايا)؛ لأنَّه سمعه من ثقةٍ. وكان يستحسن الهمزة فيها فتكون: (عظاءا).

فيقول ابن جنِّي مُعلِّقاً على ذلك: "وجه الشَّبه بينهما أنَّ الهاء يُفتح ما قبلها كما أنَّ الألف كذلك، وأنَّ الهاء تجيء لمعنًى كما أنَّ الألف كذلك، وأنَّ الألف زائدةٌ كالهاء. ثمَّ قال: وهذا تشبيهٌ بعيدٌ، وهو كالخطأ منهم!"(56).

فابن جنِّي هنا يُخطأ العرب فيما ثبت عنهم بنقل الثِّقات من الرُّواة، وإن كان لم يشكِّك بصحَّة الرِّواية، ولكنَّه اتَّهم من رُويت عنه بأنَّه لم يُصب عندما شبَّه العظاءة بالعظاية، وشبَّه الألف بالهاء. ويبطل استدلال أبي عثمان واحتجاجه بهذه الرِّواية.

ثمَّ يذكر تعليقاً لأبي عليّ على هذه الرِّواية فيقول: "قال أبو عليّ: والفرق بين الهاء والألف: لزوم الهاء، وزوال الألف"(57).

ثمَّ يستطرد ابن جنِّي قائلاً: "وشيءٌ آخرُ يدلُّ على بطلانه، وهو أنَّ جميع ما جاء من هذا الضَّرب إنَّما جاء في موضع النَّصب، نحو قول الآخرِ(58): أَهبِي التُّرَابَ فَوقَهُ إِهبَايَا.....

ونحو قول الآخرِ(59):

عَشِيَّةَ أَقبَلَتْ مِن كُلِّ أَوبٍ   كَنَانَةُ عَاقِدِينَ لَهُم لِوَايَا.

وكذلك جميع ما جاء منه، فهذا يُقوِّي أنَّ الألف للنَّصب بمنزلتها من قولهم: (رأيتُ زيداً) وهذا واضحٌ جليٌّ"(60).

2- التَّعليل بكلام العلماء:

لقد تقدَّم في الكلام على حياة العلماء ومؤلَّفاتهم الصَّرفيَّة أنَّهم اعتمدوا في كتبهم النَّقل عن المتقدِّمين من العلماء، سواء أمن كتبهم كان هذا النَّقل، أم ممَّا تناقله النَّاس عنهم شفاهاً، أم ممَّا جاء في الشُّروح والتَّعليقات الموضوعة على المؤلَّفات النَّحويَّة والصَّرفيَّة.

كما تجدر الإشارة هنا إلى ما أوردناه في موضعٍ سابقٍ من هذا الفصل، وهو مرور السَّماع والرِّواية بمراحل، فبعد أن كانت في بدايات الاستقراء للغة العرب تأتي عبر مشافهة الأعراب في البادية، وفي المرابد الَّتي يشهدها فصحاء الأعراب. فأصبحت في وقتٍ لاحقٍ تأتي عن طريق مشافهة مَن شافه الأعراب، أو بالنَّقل من كتب من شافههم وروى عنهم(61).

ونحن هنا بصدد هذا المنقول عن العلماء الَّذين شافهوا الأعراب ممَّا نقله عنهم الرُّواة، أو ممَّا أثبتوه في كتبهم. وكيفيَّة التَّعليل والاحتجاج بكلامهم في المؤلَّفات الصَّرفيَّة.

فأبو عثمان على ما في تصريفه من الاختصار، وأنَّه كان يذكر البناء، أو مواضع الزِّيادة والحذف من صيغةٍ ما، ويُمثِّل لها على عُجالةٍ بمثالٍ أو مثالين من كلام العرب. إلَا أنَّه كان كثيراً ما يقتبس شيئاً من كلام العلماء فيستدلُّ به بشكل مقتضب.
فهو مثلاً يطالعنا في تصريفه بالرِّواية عن الخليل بن أحمد فيقول: "وزعم الخليل أنَّ (دُلَامِصَاً) الميم فيه زائدةٌ، وهو (فُعَامِلٌ) والدَّليل على ذلك قولهم: (دِلَاصٌ، ودَلِيصٌ) في معنى (دُلَامِص)، وإنَّما استدلَّ الخليل على زيادة الميم في (دُلَامِص) عن طريق الاشتقاق كما ترى. فقد وجد أنَّ (دِلَاصاً، ودَلِيصاً) مشتقَّان منه؛ لأنهما وردا بمعناه كما يقول ابن جنِّي في تعليقه على المسألة"(62).
وزد على علَّة الاشتقاق علَّة الأصل في نصٍّ موجزٍ أورده أبو عثمان نقلاً عن الخليل، إذ يقول: "وزعم الخليل أنَّ (فِرسَنَاً) النُّون فيه زائدة؛ لأنَّها عنده من (فَرَسَ يَفرِسُ)"(63).
قال ابن جنِّي: "إنَّما كان عند الخليل من (فَرَسَ يَفرِسُ)؛ لأنَّ الفرس أصله الدَّقُّ. ومنه قيل للأسد: (فِرنَاسٌ) فالنُّون فيه زائدة، و(الفِرسِنُ) تدقُّ الأرض فهي من الفَرْسِ"(64).
وممَّا نقل أبو عثمان عن الخليل في التَّعليل بعلَّةٍ صوتيَّةٍ قوله: "وزعم الخليل أنَّ مِثلَ واو (سُويرَ) الياء من (دِيوَان)؛ لأنَّها بدلٌ من واوٍ، فلم يُدغموها فصارت كواو (سُويرَ) حين كانت بدلاً من ألف (سَاير). والدَّليل على أنَّها بدلٌ من واوٍ قولهم: (دَوَاوِين)"(65).
والمراد من قوله أن ياء (ديوان) مثل واو (سوير): أنَّ الألف في (سَاير) لمَّا قُلبت واواً صارت مدَّةً. وكذلك الواو في (دِووَان) لمَّا قُلبت ياءً صارت مدَّةً أيضاً. والمدَّة لا يجوز إدغامها في كلام العرب.

الخاتمة

الحمد لله ربِّ العالمين، الحمد لله على سابغ نعمته وواسع فضله ومنَّته، وأصلِّي وأسلِّم على خير خلقه، وخاتم أنبيائه، وأعظم أوليائه، محمَّد بن عبد الله، وعلى أهل بيته الكرام، وصحبه النُّجباء، ومن تبعهم بإحسانٍ إلى يوم البعث والدِّين. وبعد:

فبعد أنْ فرغت من هذا البحث الموجز توصَّلتُ إلى بعض النتائج أو الاستنتاجات، الَّتي كان لا بدَّ من إثباتها هنا ليكتمل العمل، ويأخذ شكله العلمي، ومن أهمِّ ما توصلتُ إليه:
1- أصالة التَّعليل عند العرب، وعناية القدماء من علماء العربيَّة به، ووقوفهم عليه فيما كانوا ينقلونه من الرِّواية والمسموع.
2- اعتماد التَّعليل واعتباره أصلاً من الأصول الَّتي تقوم عليها علوم العربيَّة، كما هو الحال في غيرها من العلوم الأخرى.
3- أهميَّة التَّعليل، وكثرته عند العلماء، فهو وإنْ كان أصلاً من الأصول وقسماً منها، إلَّا أنَّه يدخل في الأصول الأخرى، فالقياس والسَّماع والإجماع وغيرها، كلُّها بحاجةٍ إلى تعليلٍ يوضِّح ويُبيِّن وجه الاحتجاج بها، والعلَّة في ذلك.
4- اعتماد علم الصَّرف على التَّعليل اعتماداً كلِّياً، بحيث لا يمكن الاحتجاج لمسألةٍ من مسائل التَّصريف دون التَّعليل لها، وبيان وجه العلَّة منها.
5- كثرة التَّعليل في علم الصَّرف، وتنوع العلل الصَّرفية، فالعلل وأنواعها، والتَّعليل والاحتجاج به أكثر منها في اللُّغة والنَّحو والبلاغة، وغيرها من علوم العربية.
6- التزام العلماء بالتَّعليل، وتناقلهم له عبر العصور، فهو أصلٌ لا غنًى لهم عنه، ويصحُّ ذلك في حقِّ جميع العلماء، وفي مختلف العصور والأزمنة، وحتَّى يومنا هذا.

المصادر والمراجع

أدب الكاتب، تأليف: أبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدينوريّ المتوفَّى سنة (276هـ)، تحقيق: محمَّد الدالي، مؤسسة الرسالة، بيروت.

الاقتراح في أصول النَّحو، تأليف: جلال الدِّين، عبد الرَّحمن بن أبي بكر السُيوطيّ المتوفَّى (911هـ)، حقَّقه وشرحه: الدكتور محمود فجَّال، الطَّبعة الأولى (1409هـ – 1989م)، دار القلم، دمشق.

الأمالي، تأليف: عبد الرَّحمن بن إسحاق البغداديّ النَّهاونديّ الزَّجَّاجيّ (ت 337هـ)، تحقيق: عبد السَّلام محمد هارون، دار الجيل – بيروت، ط2 (1407هـ - 1987م).

البداية والنهاية، تأليف: أبو الفداء إسماعيل بن عمر بن كثير القرشي البصري ثم الدمشقي المتوفى سنة (774هـ)، تحقيق: علي شيري، دار إحياء التراث العربي.

تاريخ بغداد، تأليف: الخطيب البغدادي، أبي بكر أحمد بن علي بن ثابت بن أحمد بن مهدي المتوفى سنة (463هـ)، تحقيق: الدكتور بشار عواد معروف، دار الغرب الإسلامي، بيروت.

تاريخ دمشق، تأليف أبو يعلي حمزة بن أسد بن عليّ بن محمَّد المعروف بابن القلانسيّ المتوفَّى سنة (555هـ)، تحقيق الدكتور سهيل زكار، دار حسان للطباعة والنشر، دمشق، الطَّبعة الثانية (1430هـ – 1983م).

التَّكملة، تأليف: أبي عليّ الحسن بن أحمد بن عبد الغفَّار الفارسيّ النَّحويّ المتوفَّى سنة (377هـ)، تحقيق ودراسة: الدكتور كاظم بحر المرجان، الطَّبعة الثَّانيَّة (1431هـ – 2010م)، عالم الكتاب، بيروت.

الجواهر المضية في طبقات الحنفيَّة، تأليف: محيي الدِّين، عبد القادر بن محمَّد بن نصر الله القرشيّ الحنفيّ المتوفَّى سنة (775هـ)، مير محمَّد كتب خانة، كراتشي.

حاشية الخضري على شرح بن عقيل على ألفية بن مالك، شرحها وعلَّق عليها: تركي فرحان المصطفى، دار الكتب العلمية – بيروت.

الحور العين، تأليف: نشوان بن سعيد الحميريّ اليمنيّ (ت 573هـ)، تحقيق: كمال مصطفى، مكتبة الخانجي – القاهرة، (1948م).

خزانة الأدب وغاية الأرب، تأليف: تقي الدِّين أبي بكر بن عليّ بن عبد الله بن حجَّة الحمويّ (ت 837هـ)، تحقيق: عصام شقيو، دار ومكتبة الهلال – بيروت، دار الجيل – بيروت، (2004م).

خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب، تأليف: عبد القادر بن عمر البغداديّ (ت 1093هـ)، تحقيق: وشرح: عبد السَّلام محمد هارون، مكتبة الخانجي – القاهرة، ط4 (1418هـ - 1997م).

الخصائص، تأليف أبي الفتح عثمان بن جنِّي المتوفَّى سنة (392هـ)، تحقيق: محمَّد علي النَّجار، الطَّبعة الثَّانية (1413هـ – 2010م)، عالم الكتاب، بيروت – لبنان.

الدِّراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثَّالث الهجري، تأليف: الدكتور محمَّد حسين آل ياسين، الطبعة الأولى (1400هـ – 1980م)، مكتبة الحياة، بيروت – لبنان.

الدرر الكامنة في أعيان المائة الثَّامنة، تأليف: أبي الفضل أحمد بن عليّ بن محمَّد بن أحمد بن حجر العسقلانيّ المتوفَّى سنة (852هـ)، تحقيق: محمَّد عبد المعيد خان، الطبعة الثَّانية (1392هـ – 1972م)، مجلس دائرة المعارف العثمانيَّة، حيدر آباد – الهند.

دقائق التصريف، تأليف: أبو القاسم بن محمد بن سعيد المؤدب المتوفى سنة (338هـ)، تحقيق الأستاذ الدكتور حاتم صالح الضامن، الطبعة الأولى (1425هـ – 2004م)، دار البشائر للطباعة والنشر والتوزيع، دمشق.

ديوان امرئ القيس بن حجر بن الحارث الكنديّ، اعتنى به: عبد الرَّحمن المصطاويّ، دار المعرفة – بيروت، ط2، (1425هـ - 2004م).

ديوان أميَّة بن أبي الصَّلت، دار صادر – بيروت.

ديوان ذي الرُّمة، اعتنى به وشرح غريبه: عبد الرَّحمن المصطاوي، دار المعرفة – بيروت.

ديوان كُثير عزَّة، جمعه وشرحه: الدُّكتور إحسان عبَّاس، دار الثَّقافة – بيروت.

سنن ابن ماجه، تأليف: ابن ماجه أبو عبد الله محمد بن يزيد القزوينيّ (ت 273هـ)، تحقيق: محمد فؤاد عبد الباقي، دار إحياء الكتب العربية – فيصل عبَّاس البابيّ الحلبيّ.

السُّنن الكبرى، تأليف: أبي بكر أحمد بن الحسين بن عليّ بن موسى الخسرو جرديّ الخراسانيّ (ت 458هـ)، تحقيق: محمد عبد القادر عطا، دار الكتب العلمية – بيروت، ط3 (1424هـ - 2003م).
شذرات الذهب في أخبار مَن ذهب، تأليف: أبي الفلاح عبد الحي بن أحمد بن محمَّد بن العماد العكريّ الحنبليّ المتوفَّى سنة (1089هـ)، حقَّقه: محمود الأرناؤوط، خرج أحاديثه: عبد القادر الأرناؤوط، الطبعة الأولى (1406هـ – 1986م)، دار ابن كثير، دمشق – سوريا، بيروت – لبنان.
شرح أشعار الهذليين، تأليف: الإمام أبي سعيد الحسن بن الحسين بن عبد الله السُّكَّري (ت 275هـ)، مكتبة التراث.
شرح التصريف، تأليف: عمر بن ثابت الثمانيني المتوفى سنة (442هـ) تحقيق: الدكتور إبراهيم سليمان البعيمي، الطبعة الأولى (1419هـ – 1999م)، مكتبة الرشيد، الرياض.
الشعر والشعراء، تأليف: أبي محمَّد عبد الله بن مسلم بن قتيبة الدِّينوريّ (ت 276هـ)، دار الحديث – القاهرة، (1423هـ).
الصِّناعتين، تأليف: أبي هلال الحسن بن عبد الله بن سهل بن سعيد بن يحيى بن مهران العسكريّ (ت 395هـ)، تحقيق: عليّ محمد البجاويّ، ومحمد أبو الفضل إبراهيم، المكتبة العصرية – بيروت، (1419هـ).
فوات الوفيات، تأليف: محمد بن شاكر بن أحمد بن عبد الرحمن بن شاكر بن هارون بن شاكر الملقب بصلاح الدين المتوفى سنة (764هـ)، تحقيق: إحسان عباس، دار صادر، بيروت.
الكامل في اللُّغة والأدب، تأليف: محمد بن يزيد المبرِّد (ت 285هـ)، تحقيق: محمد أبو الفضل إبراهيم، دار الفكر العربي – القاهرة، ط3 (1417هـ - 1997م).
الكتاب، تأليف: سيبويه، أبي بشر عمرو بن عثمان بن قنبر المتوفَّى سنة (180هـ)، تحقيق وشرح: عبد السلام محمَّد هارون، عالم الكتاب، بيروت.
مجمع الأمثال، تأليف: أبي الفضل أحمد بن محمد بن إبراهيم الميدانيّ النَّيسابوريّ (ت 518هـ)، تحقيق: محمد محيي الدِّين عبد الحميد، دار المعرفة – بيروت، لبنان.
المدارس النَّحويَّة، تأليف: الدكتورة خديجة الحديثي، الطَّبعة الأولى (1434هـ – 2012م)، مؤسَّسة الرَّافدين للمطبوعات، بغداد.
المدارس النَّحويَّة، تأليف: شوقي ضيف (أحمد شوقي عبد السَّلام ضيف) المتوفَّى سنة (1426هـ)، دار المعارف، القاهرة.
معجم الأدباء، إرشاد الأريب إلى معرفة الأريب، تأليف: شهاب الدين، أبو عبدالله ياقوت بن عبدالله الرومي الحموي المتوفَّى سنة (626هـ)، تحقيق: إحسان عبَّاس، دار الغرب الإسلاميّ، بيروت.
المقتصد في شرح التكملة، تأليف: أبو بكر، عبد القاهر بن عبد الرحمن بن محمَّد الجرجاني المتوفى سنة (471هـ)، تحقيق: الدكتور أحمد بن عبدالله بن إبراهيم الدويش، الطَّبعة الأولى، جامعة الإمام محمد بن سعود، الرياض.
المنصف، شرح الإمام أبي الفتح عثمان بن جنِّي المتوفَّى سنة (392هـ) لكتاب التَّصريف للإمام أبي عثمان المازنيّ النَّحويّ البصريّ المتوفَّى سنة (249هـ)، بتحقيق لجنة من الأستاذين: إبراهيم مصطفى، وعبد الله أمين، الطبعة الأولى لسنة (1373هـ – 1954م)، دار إحياء التُّراث القديم، وزارة المعارف العموميَّة، مصر.
الوافي بالوفيات، تأليف: صلاح الدين خليل بن أيبك بن عبد الله الصفدي المتوفى سنة (764هـ)، تحقيق: أحمد الأرناؤوط، وتركي مصطفى، سنة النشر (1420هـ – 2000م)، دار إحياء التراث، بيروت.

الهوامش

---

(1) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث، 66.
(2) ينظر: المصدر نفسه، 68.
(3) معجم الأدباء لياقوت الحموي، 75/61.
(4) الدراسات اللغوية عند العرب: 70.
(5) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: 66-67.
(6) ينظر: الاقتراح في علم أصول النحو: 39.
(7) المصدر نفسه: 46.
(8) المصدر نفسه: 47.
(9) ينظر: المصدر نفسه: 47.
(10) الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث الهجري: 70.
(11) هو أبو إسحاق، إبراهيم بن علي بن سلمة بن عامر بن هرمة الفهري المتوفى سنة (150هـ) وذكر ابن كثير في البداية والنهاية أنَّه توفي سنة (176هـ)، شاعرٌ مفلق، فصيحٌ مسهبٌ مجيد، وهو من شعراء الدولتين. انظر: البداية والنهاية: 181/10، وتاريخ بغداد: 46/7، وتاريخ دمشق: 63/7، وفوات الوفيات: 34/1، والوافي بالوفيات: 40/6.
(12) ينظر: الاقتراح: 56.
(13) المدارس النحوية، شوقي ضيف: 46.
(14) ينظر: المصدر نفسه: 80.
(15) البيت في أمالي الزجاجي: 83 بلا نسبة، ونسبه نشوان بن سعيد الحميري اليمني إلى الفرزدق، ينظر: الحور العين: 73.
(16) المدارس النحوية، خديجة الحديثي: 83.
(17) الكتاب: 264/3.
(18) الكتاب: 295/3.
(19) المصدر نفسه: 413/3.
(20) المصدر نفسه: 431/3.
(21) البيت للمنخل الهذلي في شرح أشعار الهذليين: 1268/3، وهو من شواهد سيبويه: 58/2.
(22) البيت منسوب للفرزدق في: الشعر والشعراء: 1/ 90، وخزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 1/ 237، ولم أجده في ديوانه.
(23) الكتاب: 312/3-313.
(24) البيت لقيس بن الرقيات في: الكامل في اللغة والأدب: 4/ 38، والصناعتين: 150.
(25) البيت منسوب لجرير في: حاشية الخضري على ابن عقيل: 1/ 120، ولم أجده ديوانه.
(26) الكتاب: 3/ 313-314.
(27) هو ابو محمد، تاج الدين، أحمد بن عبد القادر بن أحمد بن مكتوم القيسيّ الحنفيّ المعروف بابن مكتوم المتوفَّى سنة (749هـ). انظر ترجمته في: الجواهر المضية في طبقات الحنفية: 75/1، والدرر الكامنة في أعيان المائة الثامنة: 204/1، وشذرات الذهب: 159/6.
(28) الاقتراح في علم أصول النحو: 89.
(29) البيت بلا نسبة في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 8/ 432، 433.
(30) المنصف لابن جني: 129/1.
(31) هذا عجز بيت احتج به بن جني في منصفه، ولم أجده في غيره، ينظر: المنصف لابن جني: 1/ 166.
(32) المنصف لابن جني: 166/1.
(33) ديوان امرئ القيس: 122.
(34) دقائق التصريف: 112.
(35) ديوان أمية بن أبي الصلت: 366.
(36) ديوان الراعي النميري: 69، وفيه: أنْ تعرف.
(37) ديوان كثير: 244.
(38) ينظر: دقائق التصريف: 156-157.
(39) ديوان ذي الرمة: 78.
(40) البيت منسوب للفرزدق في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 1/ 212، 213، ولم أجده في ديوانه.
(41) ينظر: التكملة: 276-278.
(42) ينظر: المنصف لابن جني: 63/1.
(43) البيت بلا نسبة في خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 7/ 476، و480، و 485.
(44) المنصف لابن جني: 64/1.
(45) سورة يوسف، من الآية: 36.
(46) البيت بلا نسبة في: أدب الكاتب: 275، ومجمع الأمثال: 1/ 213.
(47) شرح التصريف: 284-285.
(48) المنصف لابن جني: 114/1.
(49) المصدر نفسه: 293/2.
(50) الحديث في: سنن ابن ماجه: 1/ 502، رقم الحديث: (1587)، والسنن الكبرى للبيهقي: 4/ 129، رقم الحديث: (7201).
(51) دقائق التصريف: 348.
(52) التكملة: 247-248.
(53) المقتصد في شرح التكملة: 305/1.

(54) البيتان بلا نسبة في: خزانة الأدب ولب لباب لسان العرب: 2/ 8.
(55) المنصف لابن جني: 155/2.
(56) المصدر نفسه: 156/2.
(57) المصدر نفسه: 156/2.
(58) هذا صدر بيت ورد منسوبا لكثير في: الخصائص لابن جني: 2/ 348، ولم أجده في ديوانه.
(59) لم أجده في كتب الأدب.
(60) المنصف لابن جني: 156/2.
(61) ينظر: الدراسات اللغوية عند العرب إلى نهاية القرن الثالث: 66.
(62) المنصف لابن جني: 151/1.
(63) المصدر نفسه: 167/1.
(64) المصدر نفسه: 167/1. وينظر: دقائق التصريف: 358.
65(65) المنصف لابن جني: 31/2.